الضياء بهرا
Bahra No. 407 Sun. 28 Oct 2007
العدد ٤٠٧ -الأحد ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٧م- ٦٧٥٧ آ

مسيحيو العراق.. نخلة شماء وعطاء بصمت*

حمزه الجناحي/ بابل

التركيبة العراقية المكونة للصورة البهية لخارطة العراق السكانية ألوانها زاهية وتماسكها ببعضها البعض يعطيها رونقا متميزا قلما نجده في بلد من بلدان العالم. طوائف وأقوام ذاتية في بوتقة العراق مكونة بناء وأساسا قويا للبيت العراقي.

الإيزيديون، المسيحيون، الصابئة المندائيون، العرب، الكرد، الآشوريون، التر كمان. أقوام وجدوا مع وجود العراق واختلطو وذابوا بأرض هذا الوطن العملاق. ففي الملمات وفي الأفراح وفي الخير والشر لا تسمى هذه الطوائف بأسمها المجرد بل تسمى باسمها الكبير العراقيين أو إنه العراقي. كل طائفة أو مكون من هذه المكونات وجدت على ارض العراق قبل الأخرى وانها شاركت بكتابة التاريخ القومي للعراق بدماء وشقاء أبنائها وخطت على جدران البيت العراقي أجمل الصور. السنين تمر والتأريخ يكتب سفره بأكف الأجداد والأبناء ولا توجد تسميات من كتب التاريخ. ولا أحد إدعى انه كتب التاريخ بل الجميع خط وشارك بكتابته.

وقفت هذه الأقوام على مر هذه السنين الموغلة في القدم وقفة رجل واحد عندما تعرض العراق لغزوات الأجنبي. مات من مات منهم شهيدا من أجل هذه الأمة وجاع الجميع يوم الجوع والقحط وتعرض من تعرض للفيضانات عندما غضبت دجلة وفاضت مياهها. وبكى الجميع دون استثناء عندما جرح العراق في الصميم بكى العراقيون جميعا وطببوا جراحه واستشهد الكثير من أبناء هذه الطوائف عندما تعرض العراق للقصف الأجنبي. لم تفرق الأرض العراقية بين من يدفن فيها فلا تلفظ المسيحي وتقبل الكردي ولاتستقبل الإيزيدي وترفض الأشوري إنها ارض واحدة معطاء وهؤلاء أبناؤها.

الجنسية عراقية والجواز عراقي والاسم عراقي. الأرض عراقية. أليست هذه الصفات تجعل الجميع شركاء على هذه الأرض؟ أليس هذا التصميم الالهي المتراص هو أساس لبقاء الوطن؟ هل بخل نهر دجلة على طائفة دون أخرى؟ ألم يمر الفرات على جميع هذه المدن؟، هل منع ماؤه عن تلك القومية وأعطى ماءه لقومية أخرى؟. ففي الحلة كنيسة مسيحية وفي ميسان مقبرة للصابئة المندائيين وفي بغداد أكراد وفي البصرة سنة وشيعة. انه العراق ودون أبناء طوائفه لا يسمى عراقا. لكن في الآونة الأخيرة دخلت علينا لغة جديدة همجية طارئة لم يكن لها وجود بيننا لغة القتل والتهجير والخطف. فتنة غذيت نارها بحقد الجار وارتفعت مأساتها ضد الأخ والصديق. أنت شيعي يجب أن ترحل وأنت مسيحي لا مكان لك بيننا وأنت تركماني لست عراقيا وأنت إيزيدي منبوذ وأنت كردي لك وطن أخر. من أين جاءت هذه اللغة الدخيلة؟ ولماذا الان؟ ولماذا لم نسمع بها قبل هذه الفترة؟ ألم تكن الجامعات العراقية زاخرة بأبناء العراق جميعا بكل طوائفهم؟ ألم يكن شارع السعدون في وقت العصر زاخرا بمحلاته ومشاربه وناسه ومرتعا لكل أبناء هذه القوميات؟ ألم تكن مصايف العراق مضيفا للجميع؟ هل شاهدنا أو سمعنا يوما أحدا ينادي أنا لست عراقيا بل أنا مسيحي، لماذا إذن؟ وكيف نقبل أن نفتت هذا الوطن؟.

صورة جميلة هذه التي تجمعنا وبأزياء مختلفة ولغات مختلفة وطقوس مختلفة. كنائس وجوامع وحسينيات دور عبادة. إنها صور جميلة مكونة لصورة واحدة صورة العراق الواحد. سماء واحدة ونهران يتعانقان في الجنوب بعد أن ارتوت من مائهما كل تلك القوميات.

بالأمس سمعنا إن اثنين من أبناء الطائفة المسيحية اختطفا. الأب عفاص والأب يشوع.. تبت يد مدت عليهما إنهما رمزا للتسامح والسلام ورمزان للمحبة والوحدة إن الأيدي التي خطفتهما أيدٍ وقحة قذرة لم تشرب من منهل دجلة والفرات. ماذا قال الارهابيون لهؤلاء السادة؟ إنهما حمامتا سلام وإنهما غصنا زيتون إنهما المسيح على الأرض يمشي. قطع الله اليد التي مدت عليهما، لعمري والله كأني أرى الأب عفاص والأب يشوع قد غفرا لهؤلاء الخاطفين وأعطوهما درسا في التسامح وغيروا مفاهيم عقولهم العفنة. لعمري والله كأني أرى هؤلاء الأبوين وقد ضربا للقتلة أروع معاني المواطنة العراقية ودلوهم على طريق الخير. لعمري والله كأني أرى الخاطفين لم يناموا تلك الليالي بعد أن أفحمهم أرباب الكنيسة المسيحية وعرفوهم بمعنى الدين والحب والسلام والامن والوطن والسماء والماء والطفولة والأمومة والأخوة والله. وإلا لماذا أطلق سراحهما؟ ألم يكن الدرس بليغا لكل أبناء العراق؟.

انتبهوا أيها السادة للمسيحيين. إنهم أصل العطاء الصامت أنهم أعطوا كل ما لديهم. وهل العراق من غير المسيحيين تكتمل صورته؟ وهل العراق يستطيع أن ينام يوما واحدا دون أبناء المسيح؟ وهل ماء العراق يكون زلالا في أفواه أبنائه دون أن يرتوي منه أبناء المسيح؟. إنهم الأصل والله وإنهم نخلة العراق الشامخة التي تعطي ثمرها دون أن تمن على أحد ولا تريد من أحد ان يخدمها ترمى بحجر وهي فرحة لتعطي ثمرها لأبنائها.

* عن موقع كتابات الألكتروني.

لمناسبة يوم الغذاء والزراعة العالمي

خطورة الأمن الغذائي تلازمها أسبقية الأمن الوطني

حنا الراهب

يقف الهاجس الأمني في أولويات مهام الحكومات في جميع انحاء العالم، ويشكل توفيره المهمة الأساسية في تشكيل الدولة وقيام نظام وطني يسير البلاد ويقيم استقرارها وينظم علاقاتها الخارجية ولا يمكننا تصور وضع متطور في بلاد تشهد اضطرابا أمنيا على مدار السنة ولا يمكن تنفيذ مشاريع مستقبلية أو آنية من قبل دوائر دولة غير مستقرة أمنيا. وتتجسم الخطورة الأمنية وترعب فيما اذا مست أو هددت غذاء الشعب وتأمين قوته ومن هنا جاء في التعاريف الفقهية مفردة الفقير حيث عرفه الفقهاء: بأنه الشخص الذي لا يملك قوت سنته، وعرفوا المسكين بأنه الشخص الذي لا يملك قوت يومه.. وحظيت هذه المسألة بأقصى درجات الاهتمام في العالم.

والمعروف عن العراق– وعلى مدار أدواره التاريخية– بأنه من البلدان التي تتميز بالاكتفاء الذاتي زراعيا، فقد حبى الله تعالى هذه البلاد بتربة سهلة خصبة ومناخ معتدل ووفرة مياه ومراع طبيعية بحيث أطلق على العراق اسم "أرض السواد" لكثرة زرعه على طول فصول السنة بحيث كان في طليعة الدول المصدرة للحبوب والخضر ولعلها كانت احدى الاسباب التي دعت الأطماع الأجنبية ان تشن غزواتها وتحتل العراق حتى قبل اكتشاف النفط وامتد الصراع ليصبح قتالا بين تلك الاطماع تنافسا للفوز باحتلال واستثمار ثروته الزراعية والحيوانية ومياهه الوفرة العذبة ومعادنه المتعددة وموقعه الجغرافي المتميز واستمرت الحالة حتى مطلع السبعينات وشينا فشينا تحول العراق من بلد مكتف زراعيا الى بلد عاجز كليا بسبب السياسات الهوجاء والسلوكيات الرعناء التي اهملت كل المشاريع الزراعية والحيوانية والاروائية واتجهت الى الحروب المدمرة والنزاعات الداخلية والخارجية وحولت العراق الى مخزن للسلاح وبؤرة للتوتر والاضطراب وخلق الازمات في المنطقة حتى جاءت مشكلة غزو دولة الكويت سنة ١٩٩٠ بقرار اخرق وعلى اثرها فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل مجلس الامن ليضطرب التوازن بين انتاج الغذاء محليا وصعوبة وعراقيل استيراده والمطلب والحاجة الملحة فتفاقمت الكارثة على المواطن العادي واضطر لتناول الغذاء الذي لا يصلح للاستهلاك البشري طيلة فترة الحصار. على الرغم من النعم التي وهبها الله تعالى من مقومات وظروف طبيعية وفرت له امكانيات واسعة في استغلال ارضه الزراعية الشاسعة بحيث تجعله بعيدا عن الحاجة او استيراد الغذاء.

ان مؤشرات الحالة السلبية لوضع العجز الغذائي تدق اجراس خطر تنعكس على كل الميادين مستقبلا والاهمال والاخفاق في معالجة هذا الامر الهام ستؤدي تداعياتها الى اختلال الأمن الوطني العراقي.

ان الامن الغذائي العراقي في هذه المرحلة يحتم تظافر جميع الجهود من مزارعين وجمعيات فلاحية واختصاصيين وباشراف ورعاية الحكومة بتوفيرها المستلزمات المطلوبة من اسمدة ومشاريع اروائية بحيث يمكن انتاج كمية غذاء متوازنة على ان تتماشى جنبا الى جنب مع ما تحتاجه من سلع وبمقدورها منافسة السلع والمنتوجات الاجنبية على ان يتم توفير مخزون غذائي وسلعي تحسبا للظروف الاضطرارية وهذا يعتمد على سياسات قادرة على تلبية احتياجات المجتمع وفي الوقت نفسه توثق العلاقات الدولية بحيث يمكن اللجوء الى الاستيراد في اي وقت كان وحين اشتداد الازمات وتردي الناتج المحلي.

ان توفير الغذاء بنوعه المحلي والمستورد واستقراره لا يكفي وحده ان لم يكن مصحوبا بقدرة شرائية معتدلة لدى المواطن وهذا يأتي من التوزيع العادل للثروة الوطنية وايجاد فرص عمل مناسبة وواسعة ليتم القضاء على البطالة وبذلك نوفر لجميع الشرائح قوة شرائية عالية والتي بدورها تحفز المزارع والمنتج وتشجعه على توفير وتحسين انتاجه وتسود حالة من الرخاء تعم الجميع.

لقد اصبحت البطاقة التموينية عاجزة عن توفير المتطلبات الاساسية للمواطن ويوما بعد يوم تتناقص مفرداتها وتضمحل فانعكست هذه الحالة سلبيا على وضع السوق المحلي والقدرة الشرائية للمواطن واشاعة حالة من التذمر والاضطراب وربما اضطرت البعض الى اللجوء للعنف او السقوط في حواضن قواعد الارهاب الممولة من الخارج لتزيد البلاد خرابا وحرائق ودمارا. وعلى رأي الصحابي الجليل ابي ذي الغفاري: "عجبت لمن لا يجد في بيته طعاما كيف لا يشهر سيفه ويخرج على الناس".

هذا على المستوى المحلي والشعبي اما على مستوى الدول والحكومات فقد تصبح الحكومة– بمرور الزمن– تابعا ذليلا لتنفيذ كل ما تطلبه حكومات الدول التي تمدها بالغذاء فيما اذا لم تستطع تحقيق توازن ومصالح متبادلة كون الغذاء اخطر ورقة ضغط تشهرها الدول المنتجة بوجه الدول والحكومات المستوردة لتنفيذ كل مآربها وتحقيق اهدافها ومشاريعها وبذلك لا تجد الحكومة المستوردة بدا من الدوران في فلك سياسات تلك الدول وتنفيذ مخططاتها حتى وان كانت مخلة بالسيادة والامن الوطني.

قد تجد الدول الفقيرة مبررا طبيعيا لتنفيذها تلكم السياسات اضطرارا لاشباع جوع شعبها وسد خلة الفقر والعوز الذي يعانيه ولكن ما عذر الدول التي حباها الله تعالى سهولا واسعة خصبة ومياها وفرة عذبة واجواء ومناخات معتدلة ومعادن وثروات هائلة؟!.

لا شك انها السياسات الهوجاء والتقديرات الخاطئة والاتكالية المفرطة وضعف روح المواطنة.. لا نسوغ القاء التبعات على جهة وتبرئة اخرى فالكل مسؤولون بقرينة شدة التلازم بين ضرورة الأمن الغذائي وخطورة الامن الوطني.

صبحي حداد/ القوش

البناء العمودي والمساكن الأفضل

الجزء الأول

المقدمة

لاشك ان الكائنات الحية بدءاً من الانسان والحيوان والنبات خلق ليعيش وبطبيعة الحال يستوجب توفير مقومات العيش ليبقى ويدوم مادام حيا وان هذه المقومات وجدت ليعيش حياته الطبيعية ويسري ذلك على جميع هذه الكائنات سواء كانت هذه المقومات طبيعية او من صنع الانسان واذا اختل هذا التوزان في اسباب العيش فإما ان يموت هذا الكائن اكان من النبات او الحيوان او الانسان او ان يعيش ولكن ليس كما هو في المستوى المطلوب. فاذا فرضنا ان النبات تستوجب له مقومات مناخية ومائية سواء كانت من الطبيعة او من صنع الانسان فله ان يعيش وهذا العيش ربما يكون من المستوى الجيد او الوسط او الرديء وعلى ذلك الاساس تكون نوعيته بذات المستوى والا فانه حتما سيموت وكذا الحال بالنسبة للحيوان اكان في الطبيعة لوحده او تحت رعاية الانسان.

ما يهمنا في هذا الموضوع هو الانسان بالذات فالمطلوب والمفروض ان تتوفر لهذا الانسان شروط العيش كونه يختلف عن بقية الكائنات الحية لاسباب معروفة للجميع منها دينية ومنها اجتماعية ومنها مادية وسايكولوجية..الخ بما في ذلك الطبيعية والبيئية وغيرها اذا ينبغي ان تتوفر ما يمكن توفيره وفق المتواجد من اسباب الحياة المادية المتاحة مع مرعاة الاسباب الطبيعية والبيئية..والخ.

فأهم الاسس لحياة الانسان كي يعيش حياته الطبيعية هو الطعام اساسا بتفاصيله الصحية ذلكم هو كموضوع اساسي وهام جدا بالمقدمة كما هو معلوم ويليه بالمرتبة الثانية مباشرة مسألة السكن الملائم واللائق وان مسألة السكن هذه ربما تفرض على الانسان لاسباب موضوعية او طبيعية او مناخية وبيئية او بحكم مصدر الرزق والعيش وحتى لاسباب سياسية او ربما طبيعة ذلك الانسان ونشاطه الاقتصادي وعلى العموم لابد من توفير السكن، ذلك موضوع هذا البحث.

زيادة السكان ومحدودية الارض

بداية علينا ان نعلم ان ظاهرة زيادة السكان امر مهم وخطير للغاية حيث كما هو معلوم ان تزايد السكان يكون على قاعدة متوالية هندسية بمعنى ٢، ٤، ٨، ١٦، ....الخ بمعنى ان علينا ان نضع في حساباتنا هذه المعادلة مقرونة لمعدل زيادة الغذاء والذي نفتقد بزيادة الغذاء بمتوالية حسابية ان صح التعبير هذا لو فرضنا عدم وجود تقدم علمي او تكنولوجي لزيادة انتاج الغذاء كما يحصل حاليا، وحتى لو حصلت زيادة الغذاء بذات الطريقة لربما لا بل اكيد سيكون على حساب النوعية ومع ذلك ينبغي ان نضع امامنا تلك الموازنة بين زيادة السكان وبين كمية انتاج المواد الغذائية وهذا امر في غاية الاهمية، وهو جوهر هذا البحث!.

عموما علينا ان نعلم حقيقة لا غبار عليها بان الارض لا يمكن زيادتها اطلاقا اي بمعنى ان نخلق او نزيد ارض كوكبنا لغرض استغلالها وكذا الحال بالنسبة لارض كل دولة ولكن ربما يقول قائل بان هناك ما يكفي من الاراضي اذا احسن استخدامها لعدم استثمارها علميا اي وجود اراض كثيرة غير مستثمرة ونقول ان ذلك صحيح ولكنه يحتاج الى مقومات واسس ومتطلبات لاستثمارها اولا وربما يكون من الصعوبة بمكان وحتى لو استثمرت فان الموازنة تبقى مطلوبة مقارنة بزيادة السكان لمزيد من الطعام.

اذا نحن امام مشكلة في غاية الخطورة الا وهي استمرار زيادة السكان مقارنة بمحدودية الارض سواء كانت زراعية او غير صالحة للزراعة وما يهمنا في هذا البحث هو الوضع العراقي خصوصا وظروفنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام!.

فقد كانت السياسات للحكومات المتوالية غير ذات جدوى من الناحية الاقتصادية وبالتحديد من الناحية الخاصة بالاسكان والاعمار حيث نرى اليوم مساحات شاسعة جدا من المساكن المتواضعة مفروشة على مئات الالوف من الكيلومترات المربعة هدرا ليس من ناحية التضحية بالارض التي لا يمكن تعويضها بل هناك نواحٍ عديدة سنذكرها لاحقا.

اذا كيف نعالج هذه المعادلة المهمة بميزان علمي مدروس لمستقبل هذا البلد ولتفادي الاخطار الجسيمة في هدر الارض والمال العام وحتى الخدمات كما حصل ويحصل اليوم في كافة ربوع بلدنا.

البناء العمودي اولا واخراً

نقول لماذا البناء العمودي بهذا الاهمية؟، لماذا يتبع هذا الاسلوب في اكثر بلدان العالم تقدما؟، ما هي الغاية والافضلية لهذا الاسلوب على البناء الافقي؟.

لماذا يجب على وزارة الاسكان والتعمير ووزارة التخطيط بالذات وعلى جميع اركان الحكومة فرض وتطبيق هذه السياسة الاعمارية؟.

اقول ان علينا ونحن في القرن الحادي والعشرين ان نضع نصب اعيننا حسابات دقيقة ومهمة لمستقبل بلادنا وخاصة ان التكنولوجيا الحديثة قد غزت جميع فروع ومرافق حياة الانسان اذ لا وجود لاية مشاكل او صعوبات في وجود التقنيات الحديثة.

اجمالا واستنادا لايضاح ما ورد اعلاه فان هناك اسباب مهمة لتبني سياسية البناء العمودي الواجب اتباعها نذكر على سبيل المثال منها:

1. لا زيادة في مساحة الاراضي العراقية وفق الخرائط الدولية.

2. استمرار زيادة السكان بصورة عامة وخاصة عدم وجود قوانين او ضوابط لتحديد تلك الزيادة كون العراق من البلدان النامية وكذلك ربما تشجيع بعض الحكومات السابقة زيادة وتشجيع هذة الزيادة بسبب الحروب الحاصلة.

3. زيادة الطلب على المواد الزراعية والاستهلاكية ما يستوجب زيادة الانتاج المعتمد اصلا على الاراضي الزراعية.

4. الحاجة الاساسية والمستمرة لهذة المواد الزراعية كونها لا تنضب كما هو الحال بالنسبة للمعادن "نفط، غاز، كبريت، فحم حجري...الخ".

5. اعتماد اقتصاد العراق على الزراعة في المدى الطويل وعدم الاعتماد على موارد النفط كما هو الحال هذا اليوم وبالنتيجة الحاجة الضرورية للاحتفاظ بالارض لا بل المزيد من الارض.

6. توفر المياه ما يستوجب بناء واتباع اسلوب البلد الزراعي وهذا يعني ايضا الحاجة لمزيد من الارض.

7. بناء وتشجيع الثروة الحيوانية كنتيجة لبناء الاقتصاد الزراعي.

8. كنتيجة حتمية لبلد زراعي لا بد ان يحصل تحسن في البيئة وانخفاض نسب التلوث المناخي.

9. انتعاش الصناعة الغذائية الزراعية والحيوانية على حد سواء.

10. نظرا لزيادة السكان في مختلف انحاء العالم وخاصة الدول النامية والفقيرة يعني ذلك زيادة الطلب على المواد الغذائية التي مصدرها بالأساس الزراعة والثروة الحيوانية عليه سينتعش السوق لصالح الميزان التجاري للبلد.